

# نظام ضرائب الأتبان

لحضرة الأستاذ عبد الحليم الياس نصير

عضو مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية

## كلمة تمهيدية

شرعت الحكومة المصرية فى اتخاذ الاجراءات النهىيدية لتعديل ضرائب الأتبان . وأصبح واجب الزداع أن يوجهوا كل عناية لبحث موضوع الضرائب . وهى تمسهم مباشرة وتستغرق نصيباً كبيراً من ثمراتهم وتقتطع شطراً عظيماً من أرباحهم وقبل أن نخوض فى بحث المشروع الذى وضع لتعديل الضرائب، يجدر بنا أن نبين بعض عيوب النظام الحالى لتنبيه ما إذا كان النظام الجديد سىكفل درء هذه المآخذ أم أهملها

ونهد لذلك بنظرة أولية فى الفدان المصرى وبكلمة فى تكييف ضريبة الأتبان من الناحية التشريعية والمالية

## الفدان النهىى وهقوق الملكية الزراعية

الفدان المصرى هو أنفس ما تملك مصر ، وأعظم مناجم الذهب المصرى الذى لا تنضب كنوزه ، وهو العمود القفرى فى كيان مصر وبناء استقلالها ولم يكتسب المصريون حق الملكية الزراعية بجدهم ومالهم فحسب ولكن أيضاً بفضل ما بذله الآباء والأجداد من تضحيات غالية ، وضرائب جائرة . وما تاريخ الملكية فى مصر إلا تاريخ الحرية الفردية . وكانت القاعدة فى العصور الخالية أن الرعية وما ملكت يداها ملك لملأها

ومنذ خمسة وأربعين عاماً ظفر الشعب المصرى باستكمال ركن من أركان حقوقه المدنية بإماحة الملكية الفردية بغير تفريق بين الطبقات والأشخاص ، وفرضت ضرائب الأطيان من ذلك الوقت فقط بالمساواة على أساس مالى اقتصادى ، وأصبح الغدان محلاً للتصرفات والمعاملات

### تكليف الضريبة العقارية

لا نزاع أن كل صاحب تكليف عليه واجب للدولة أن يؤدي فريضة من المال إلى خزائنها حتى يتسنى للحكومة الاضطلاع بإدارة المصالح العامة والنهوض بال عمران والقيام برعاية مرافق الرعاية وإقامة العدل وحماية الأمن العام وصحة السكان وسلامة الحدود وثقيف الشعب ورفاهيته

والضريبة العقارية الزراعية تكليف على الملكية الزراعية وهى فرض على كل أرض منتجة . وتعتبر من ناحية الاصطلاح الفنى المالى « ضريبة » ؛ لأن الممول يؤديها إلى الدولة ، وهى حرة فى توجيهها إلى أى مرافق من مرافق الدولة . فهى ضريبة يدفعها الممول لتمكين الحكومة من القيام بخدماتها العامة التى يجب أن يتضامن كل قادر على أداء حصة من ربحه لاستخدامتها بصرف النظر عما يعود عليه شخصياً من النفع الخاص ، فان مصالح الدولة وحدة لا تنجزأ . ولذلك لاتعد الضريبة العقارية التى يدفعها الممول رسماً ، فان « الرسم » هو الذى يدفع إلى الحكومة أو الأشخاص المعنوية مقابل « خدمات خاصة » مثل الرسوم القضائية التى يدفعها المتقاضى إلى خزانة المحكمة لقضية خاصة به لا تعنى سواه

### قواعد الضريبة

اصطلح علم المالية على أن الضريبة العادلة يجب أن تتوافر فيها الشروط المعروفة بدستور الضرائب وهى : —

( ١ ) العدل : فيكون التكليف متناسباً مع حقيقة صافي إيراده ( ٢ ) الوضوح أو اليقين : أى تكون الضريبة علنية مستقرة ثابتة وأن يحدد مقدارها ( ٣ ) التيسير أو الملازمة بحسن اختيار المرافق الغزيرة التى تفرض عليها ومواقبت الجباية وعدم مصادمة المكلفين فى عاداتهم ، فضريبة أرض حديقة البرتقال تجبى فى موسم البرتقال لا فى موسم القطن أو حصاد القمح مثلاً ( ٤ ) الاقتصاد فى نفقات التحصيل ، فتفضل الضرائب القليلة الكلفة فى التحصيل ( ٥ ) الاعتدال فى التقدير حماية للأثروات وتحاشياً لعرقلة الانتاج وشل النشاط القومى ( ٦ ) المرونة ليتسنى تعديلها وفق الظروف ( ٧ ) التعميم فتسرى الضريبة على كافة الأفراد القادرين

### مروغطات على نظام الضرائب القائم المقرر بقانونه ١٠ مايو سنة ١٨٩٩

أورو — صرة السريانه : جعل مدة سريان العمل بالضرائب المقررة ثلاثين عاماً تنتهى فى مختلف المديريات فى مواعيد مختلفة تقع فى الفترة بين نهايتى عام ١٩٣٤ بالنسبة لمديرية الشرقية وعام ١٩٤١ بالنسبة لبنى سويف وهذا أساس جامد تنقصه المرونة . والواقع أنه لبث أربعين عاماً بدون تغيير تطلبته مصالحة المكلفين ، فان تقدير القيمة التجارية يرجع إلى عام ١٨٩٦ ؛ ومنذ ذلك استجسدت مشروعات الرى التى أفادت مناطق وأضررت بأخرى كما حصل ببعض أراضى مديرتى المنوفية والقليوبية : أهمل أمر الصرف فيها رغم الرى المستديم ؛ وكما حصل فى بعض مناطق مديرية بنى سويف وأبوصير للملق والحافر وبنى عدى والميموت وبهبشين بمركز الواسطى ، حيث المساحات الواسعة الشاسعة مع قلة الأيدى وريادة الصرف تضال إنتاجها وقل عطوؤها ، ومنها مالا يغفل حتى المال الحر — على حد تعبيرهم — بعد أن كانت قبل المشروعات جنة تفيض لبناً وعسلاً

ومع ذلك فقد وقف هذا القانون الطويل الروح حجر عثرة دون دفع الضرر عن أصحاب الأطنان التى ساء إنتاجها عن وقت ربط ضرائبها العالية ؛ وقد استطاع أحد الطرفين ، وهو الطرف الحكومى ، أن يعدل فى الضرائب قبل الأجل المحدد لتعديلها ، وذلك بما فرضه من الضرائب الاضافية ؛ بينما الطرف الثانى ، وهو الأهالى ،

لم يستطع إتقاصاً لهذه الضرائب

ثانياً — سعر الضريبة : إن معدل ضريبة الأتبان الذى جعل ٢٨٦٤  
فى المائة من الأبحار قد وضع فى القرن التاسع عشر ، فى زمان غير زماننا وظروف غير  
ظروفنا ؛ وإذا اعتبر عند فرضه أساساً عادلاً لا فقد دل الاختبار على أنه لم يعد صالحاً لعصرنا ،  
وذلك لتنوع أبواب ميزانية الإيرادات ولما طرأ على الانتاج الزراعى والمساحة المزروعة  
وما طرأ على الملكية الزراعية وارتفاع مستوى معيشة الزارع والفلاحين وتبدل القدرة  
الشرائية لأصحاب الأتبان ونمو عدد السكان

ثالثاً — الضرائب الوضائية : لم تصحح الضريبة العقارية التى ربطت  
برسوم ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ هى كل ما يدفعه مالك الأرض الزراعية إلى خزانة  
الدولة فقد ربطت عليه ضرائب متنوعة ، وفرضت عليه أعباء مالية مباشرة وغير  
مباشرة ، نذكر منها : أعباء ضرائب خفر القرى ، وتزيد على مليون جنيه فى السنة ،  
ورسوم مجالس المديرية وتبلغ ٦٧٦٥٢٩ جنيه فى السنة

ثم ضريبة إصدار القطن وهى للقطن الشعر بمعدل ٢٠ قرشاً لكل ١٠٠ كيلوجرام  
يضاف إليها عوائد رصيف عشرون ملياً ثم ضريبة بذرة القطن بمعدل ١٥ ملياً لكل  
١٠٠ كيلوجرام يضاف إليها عوائد رصيف بمعدل عشرة فى المائة من رسم التصدير .  
وقد بلغ المصدر من القطن ٨٥٤٩٢٤٧ قنطاراً فى سنة ١٩٣٥ كما صدر من  
مصر فى العام نفسه ٣٠٧٩٨٧١ أردب بذرة قطن

ثم رسم إنتاج قصب السكر الذى تتقاضاه الحكومة من شركة السكر ، ويقع  
عبئه على أصحاب الأتبان المستقلة بقصب السكر كما يعصب المستهلكين ( ومعظمهم من  
الزارع والفلاحين )

ثم رسوم خفر الترعة الابراهيمية وغيرها

ثم رسوم سكك زراعية الخ : هذا غير ما دفعه الزارع من رسوم وضرائب لم  
تبلغ إلا أخيراً مثل رسوم الدخولية على منتجات الزارع التى تدخل المدن وكانت عبئاً

على منتجات القرى المصرية وكذا ضرائب إنتاج القطن والأرز . وإني ليخطئني العد إذا حاولت حصر أعباء الضرائب الاضافية على الأطيان ، فضلا عن تعلية ضرائب كثير من أطيان الوجه القبلى بعد تقرير الضرائب الأصلية عليها بسنوات .

### نزايير الضرائب غير المباشرة

يضاف إلى أعباء الأطيان ما يدفعه الزراع بطريق غير مباشر باعتبارهم الشطر الأكبر من المستهلكين ، فيحتملون أعباء أكبر نصيب من الرسوم الجركية ، خصوصا بعد التعديلات التى رفعت من نسبتها ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وهو التاريخ الذى استردت فيه الحكومة المصرية حريتها فى تعديل التعريفة الجركية .

### مناهب التخصيل وعجز الممولين

ولا يخفى أن فداحة الضرائب أعجزت الفلاح عن سدها ، فجرد الفلاح من ملكه ومصدر حياته لسد الضرائب المستحقة على أرضه ، ولجأت الحكومة أكثر من مرة إلى طرق شاذة فى تحصيل الضرائب العقارية ، وإيس العهد ببيع إبان الحرب الكبرى الأخيرة عند ما كانت تنقاضى الحكومة المصرية الحلى الذهبية لنساء الزراع وفاء لضرائب الأطيان ، وأنشأت وزارة المالية لذلك مكاتب فى جميع المديرىات خصيصا لهذه المهمة

وقد اتصلت بنا أثناء الأزمة الاقتصادية الحالية أنباء المتاعب التى يعانىها الممولون فى تسديد ضرائب الأطيان وخفر القرى والعرب . وقد نشرت الجريدة الرسمية ألوف البيوع الادارية لأراضى من تأخر وا فى تسديد الأموال ، وضج الزراع بالشكوى فى كل مكان من فداحة نيرها ، وقد أمست تستغرق أقواتهم وتشل نشاطهم وتقض مضاجعهم وانبرت الهيئات الزراعية تبسط قضية الزراع أمام ولادة الأمور ، وفى مقدمتها النقابة الزراعية

### مساعي النقابة الزراعية

والحقيقة والتاريخ ننوه بأن النقابة الزراعية المصرية العامة قد أدت واجبتها في ذلك خير أداء ، وقد ناضلت النقابة عن مطالب الزراع لدى جميع الدوائر الحكومية طوال سنى الأزمة حتى فازت في إقناع الحكومة بحاجة الممولين إلى التدارك العاجل بالتجاوز عن جانب من الضرائب ثم بالمسارعة إلى اتخاذ الأهبة لتعديل الضرائب على أساس يخفف فداحتها ويهون حملها . وقد ظفرت النقابة بما سمعت وحقق الله رجاها رابها — ضرورة ضريبة الفدان : — جاء بالمادة السابعة من دستور ضرائب الأطنان الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ أنه « لا يسوغ في أى حال من الأحوال أن تزيد أعلى ضريبة عن ١٦٤ قرشاً عن الفدان الواحد » . وحكمة هذه المادة واضحة من الظروف التى صدر فيها هذا القانون الذى أرادت به الحكومة توطيد ماليتها على أساس العدل ومراعاة المقدرة الحقيقية للمساكين . وكأنه أراد أن يلقى درساً على ساسة المهر السابق الذين تشربوا مدى القرن الخالى بحب إثقال الفلاح بفادح التكاليف والاستئثار بزيم الأرض واستباجة تسخير الفلاح ، فوضع المشرع المالى حداً لندوة ضريبة الفدان وخطر تجاوزها ، ولكن الحكومة المصرية تحللت فى الواقع من هذا القيد بوسائل شتى بسطناها فيما تقدم

والاصلاح الذى يرجوه أصحاب الأطنان أن يوضع حد أعلى لضريبة الفساد يوافق حقيقة الدخل الآن ، ويراعى فى تقديره ما فرضته الحكومة من تكاليف أخرى مستترة أو غير مباشرة هى التى أئمت إيرادات الدولة ، كما يراعى فى تقدير تلك الندوة مبدأ حماية الملكية الزراعية وتوخى تخفيف تكاليفها ، لأنها المصدر الرئيسى لحياة السكان ولسائر وجوه الكسب التى يظفر بها غير أصحاب الأطنان من البيوت المالية والشركات والتجار وأرباب الصناعات الزاهرة

لهذا يحسن أن يكون الحد الأقصى لضريبة الفدان ١٢٤ قرشاً ، وبودى

الزراع الجانب الأكبر من كافة موارد الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وهم بمصدر هذا الاحتياطي العظيم الذى ليس له نظير فى أية حكومة فى هذا العصر . فهل يجوز مع كل هذا أن نقر استمرار سعر ضريبة الأقطان عالية كما هى ؟ هذا مالا نرتضيه لأنفسنا ولا للحكومتنا خصوصاً . بعد أن ثبت عدم التكافؤ والموازنة . فهناك ميزانية للحكومة متوازنة وطيدة ، واحتياطي ضخم يقابله ميزانية مختلة لأصحاب الأقطان وعجز طويل المدى عن القيام بفروض الضرائب المقررة عليها ، وإجراءات متواصلة لبيع المحاصيل جبرياً ونزع ملكية الأقطان من المتأخرين وفاء للضرائب . فأى منطق هذا ؟

ولو كان سعر الضريبة مرناً لمتشى مع ظروف الزمان والتقلبات الاقتصادية . ولاتقت الملكية الزراعية غير قليل من الكوارث ولظلت ضريبة الأقطان فرضاً هيناً . ميسوراً ونخفت تكاليف الحياة على أصحاب الملكيات الزراعية ، ولتفادت أسرات كثيرة وبيوت رقيقة أهوال الفضيحة ومذلة البيوع الجبرية ونزع الملكية ، وهو ما نرجو أن يتداركه المشرع المالى فى التعديل الجديد لضرائب الأقطان . والآن نعرض إلى مشروع التعديل الجديد الذى قامت بوضعه اللجنة المشكلة برئاسة حضرة صاحب العزة على المنزلة بك ، بناء على قرار مجلس الوزراء سنة ١٩٣٣

### ملاحظات على المشروع الجديد

#### الدين العمومى والضرائب

أولاً — جاء فى تقرير اللجنة التحضيرية لتعديل الضرائب أن « اللجنة لاحظت من بادية الأمر أنه قد يكون مما لا يدركه الامكان إتقاص الضرائب بصفة عامة ، لأن ما يجبى منها الآن هو ٥٢٠٠٠٠٠ جنيه لا يزيد ما هو غير مخصص منه لصندوق الدين على مائتى ألف جنيه ، والباقي وقدره خمسة ملايين من الجنيهات مربوط على المديرية المختصة لصندوق الدين بالتفلى دولى سنة ١٩٠٤ » .

إذن أعلنت اللجنة رأيها من بادية الأمر في كمية ضرائب الأطنان، فنهت عن إنقاصها عما هي عليه الآن بحجة أن الاتفاق الدولي لسنة ١٩٠٤ قد يتأثر بانقاصها « فيتعرض في الظروف المحتملة مقدار ما يجبي إلى أن ينقص عن حاجات الميزانية »

ولسكن الأمر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بناء على اقتراح الدول الدائنة قد تواضع حين غالت اللجنة التحضيرية ، إذ نص الأمر العالي بالمادة ٣٦ على أنه « ليس للحكومة الحق في تعديل ضرائب الأطنان في المديرية المذكورة بالمادة ٣٠ (جميع المديرية عدا قنا) ؛ إلا بعد تصديق الدول إذا كان هذا التعديل يحلل الإيرادات تنقص عن أربعة ملايين جنيه » . وجاء بالمادة ٣٠ ما نصه « قد ثبت في تاريخ صدور هذا القانون أن ما يتحصل من الضرائب العقارية يبلغ ٤٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري، وأن ما يلزم سنوياً للدين بما فيه مصاريف صندوق الدين يبلغ ثلاثة ملايين وستمائة ألف جنيه مصري » . ولسكن اللجنة التحضيرية تنزع من عندها بأرقام لم يعنها اتفاق سنة ١٩٠٤ ولا الأمر العالي الصريح في أساسه ومدها ، وهو لا يقيدنا في تعديل الضرائب قط الا اذا كان التعديل ينقص الإيرادات عن أربعة ملايين ، عندئذ فقط تؤخذ مصادقة الدول . ولسكن اللجنة التحضيرية ترى مع هذا النص الواضح أنه مما لا يدركه الامكان إنقاص ضرائب الأطنان عن خمسة ملايين ومائتي ألف جنيه

والواقع أنه يمكن بداهة إنقاص ضرائب الأطنان إلى أربعة ملايين الجنيهات بدون حاجة إلى تصديق الدول، وذلك نص القانون كما بينا . وفصلاً عن هذا فبالرجوع إلى التقرير السنوي لصندوق الدين عن سنة ١٩٣٥ نجد أن الحصة السنوية للدين العمومي التي يتقاضاها للدائنين ذلك الصندوق هي ٣٥٤٧٧٣٧ جنهماً ، بما في ذلك نفقات صندوق الدين السنوية البالغة ١٤٦٠ جنهماً مصرياً

يقابل ذلك أن مجموع الديون المنوطة بصندوق الدين ( وهو المضمون والممتاز بالموحد ) كان ٨١٨٤٠٠٨١ ر ٩٥ جنهماً مصرياً في وقت الاتفاق سنة ١٩٠٤ ، وكانت الحصة السنوية بما فيها نفقات الصندوق ٣٦٠٠٠ ر ٣٦٠٠٠ جنهماً فقصدت الآن ٥١٢٦٢



جنبها عما كانت ، كما أن الدين العمومي المكفول بضرائب الأطنان أخذ في التناقص أيضاً وهو يبلغ حوالى ٨٨٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى فى ٣٠ إبريل سنة ١٩٣٦ ( بالعملة الورقية )

وإذن يكون من التعسف ضد أصحاب الأطنان أن يعتمد مشروع العصر الحاضر إلى عدم إنقاص مستوى كمية أعباء ضرائب الأطنان باسم الدين العمومي أو الاتفاق الدولي أو الأمر العالى الصادر فى سنة ١٩٠٤

لهذا نرجو ألا تنقيد وزارة المالية عند تحديد ضرائب الأطنان فى التعديل الجديد بتوصية اللجنة التحضيرية بعدم إنقاص الضرائب للاعتبارات المتقدمة التى بينا ما فيها من خطأ التقدير

---

## نظام ضرائب الأقطيان

### المقترحات

خلاصة للمبادئ، التي يحسن مراعاتها في التعديل الجديد لضرائب الأقطيان : —  
أولاً — **قيمة الضريبة** : يراعى في تقدير كمية الضرائب الأميرية على الأقطيان أن تكون لسد المطلب السنوى للدين العمومى ومطالب مجالس المديريات ، وأن تكون أعلى فئة للضرائب الأميرية على الفدان بما فى ذلك رسوم مجالس المديريات وغيرها ١٢٤٠ قرشاً وأدنى فئة ١٠ قروش

وتقسم فئات ضرائب الأقطيان بحسب قيمتها الإيجارية إلى عشرين درجة ، ويكون الفرق التصاعدى بين كل درجة وما يليها ستة قروش وينص فى صلب قانون تعديل الضرائب العقارية الزراعية على أنه لا يجوز تحميل الفدان تكاليف جديدة أو رسوماً أخرى

ثانياً — **أساس تقدير الضريبة** : تقدر ضريبة الأقطيان على أساس صافى الربح السنوى ويقوم بإيجار المثل للفدان بعد استئزال نفقات الصيانة واستهلاك حصة رأس المال ؛ وذلك لأن هذه النفقات تختلف باختلاف الجهات واختلاف الملاك . ومن العدل أن يتخذ صافى الربح من الفدان أساساً لما يفرض على المالك دفعه إلى خزانة الدولة ؛ لأجله إرادته دون استئزال النفقات التى يحتملها للحصول على هذا الإيراد

ثالثاً — **تحدد القيمة الإيجارية للفدانه** : على أساس الحالة الاقتصادية فى عام ١٩٣٥ ، مع مراعاة القواعد المعروفة فى تقدير الإيجار بملاحظة قيمة ثمن الفدان ، مع تقدير الظروف التى تم شراء الأرض فيها ومعدن الأرض ودرجة جودتها والرى والصرف وتوافر الأيدى العاملة وخبرة الأهالى الزراعية والمواصلات وصنع الأرض وقربها أو بعدها من المساكن والأسواق ونوع الحاصلات ودرجة الانتاج العادى والمنساج والأمن والأخلاق السائدة بالمنطقة وأسعار الحاصلات والحالة الاقتصادية والمالية محلياً.

والعادة والعرف في المعاملات ومدى تأثير الأرض بالمنافع العمومية والمشروعات الحديثة التي تمت فعلاً ومبلغ ما تنأذى به الأطيان من مشروع بدىء فيه مع مقارنة عقود إيجار أرض الحوض بعقود الأحواض المائلة دون التقيد بما في العقود

رابعاً — أجل سريانه الضريبة : يسرى التعديل الجديد لضرائب الأطيان لمدة عشرة أعوام ، ويطبق على جميع الأراضي الزراعية في وقت واحد خلال عام ١٩٣٧ خاصناً — نظام المحاصيل : لا يجوز إعادة تقدير الضرائب خلال العشرة الأعوام المقررة إلا في الحالات الاستثنائية الآتية : —

بند ١ — الأحوال المنصوص عليها في القوانين الحالية

بند ٢ — يجوز لكل صاحب أرض أو الملاك الزراعيين ببلدة من البلاد طلب إعادة تقدير الضرائب لأطيانها إذا انحطت قيمتها انحطاطاً جسيماً أضرب بحالتها الأصلية بسبب خارج عن إرادة الملاك ، وكذلك إذا ثبت أن إنتاج أراضي المنطقة قد تأثر بسبب مشروع من مشروعات الحكومة أو القوة القاهرة

وينص على تشكيل لجان لفحص شكاوى الأفراد والبث فيها وأخرى الاستئناف الشكاوى لديها ، كما ينص على تشكيل لجان أكثر أهمية لفحص شكاوى البلدة مجتمعة واستئناف المعاينة الخاصة بها

وإذا استردت تلك الأطيان مستوى إنتاجها الأصلي قبل نهاية أجل الأعوام

العشرة فيجوز لوزير المالية أن يأمر بإعادة تقدير ضرائب تلك البلدة مرة أخرى

بند ٣ — يجوز لصاحب الأرض أن يلتمس إعفاء أرضه من الضريبة كلها أو بعضها لمدة سنة إذا هاف المحصول لأسباب قهرية لم يكن في مقدور المالك دفعها كالبرد والصواعق والجراد والآفات الطارئة وكوارث الفيضانات العالية . ويقدم الطلب الى وزير المالية ليقرر ما يراه

وفي هذا الصدد يوجد أمر عال للوالي محمد على صدر في ٢٠ جمادى الأولى

سنة ١٢٣١ الموافق ١٨٤٣ جاء فيه ما يلي : —

## أمر عال للعالي محمد علي

« صار العفو عن مال المحصول الهائف تماماً بقدر ما تكون فية الأطينان ، فالذا كان أحد المحاصيل في زمن يسنبل ويربى الحب ثم يهيف من تأثير ريح بسموم ، أو يفلبه الهالوك ، فمن بعد التحقق أنه حقاً هاف لأحد أطينان بذلك فلا يؤخذ الخراج المفروض ، وأما اذا كان هيفان تلك المحاصيل لم يكن من قبل الله تعالى على الوجه المحرر بل بداعى نقصان خدمة الأرض كما يجب من إهمال صاحبها فلم يحصل درجة السكال ، ولم يحصل تحبب أى عطاء ثم ثم تلف ، فمثل هذه الحالة يلزم أخذ المال حيث لا يدخل في حكم الهائف ولا يلزم العفو عن ماله . انتهى

ونلاحظ أن هذا الأمر العالى السكريم لم يصدر من القوانين المصرية اللاحقة ما ينسخه أو يلفيه ، ولا ندرى الحكمة في تجاهل هذا القانون والعمل بمقتضاه ونحن في عصر الآفات الوبائية المقرون بالحرية ، وهل يكون العدل في القرن العشرين أقل شأناً منه في صدر القرن التاسع عشر ؟

هذه المرفوعات المقررة بنص القانون وجميعها معمول بها ما عدا الأخير كما بينا ، ولهذا عند ما أصيبت البلاد بحملة الجراد أو كارثة دودة القطن وأبادت المحاصيل فات الرجوع الى هذا القانون العادل ، كذا عندما ابتليت البلاد بالجراد أو نزل البرد بجزء من أطينان مركز طلخا ، فأتلف زرعها بغير تقصير من الزراع

سأولاً — **العنصر الزراعى النهى** : براعى في تشكيل لجان التقسيم المنوطة بتقسيم الأراضى إلى حيضان متماثلة في المعدن وكذا في لجان تقدير القيمة التجارية للأطينان ، ضرورة وجود عنصر المهندسين الزراعيين في كليتهما ؛ وقد أغفل ذلك في تشكيل اللجان الحالية ، ويجدر مداركته فيما سيجد من التقديرات

سأبهاً — **نققات الإهمالات** : براعى في مجابة ضرائب الأطينان أب تكون الاجراءات التحفظية والتنفيذية بغير مصاريف إلى أدنى حد مستطاع . وذلك

إذا ثبت أن تأخر صاحب الأرض لم يكن للمهاملة بل لأسباب قهرية  
وفى هذه الحالة تمنح الحكومة للممول أوسع فرصة مستطاعة قبل الإقدام على نزع  
ملكه من يده الزراعية وفاء للضرائب الأميرية ، وذلك اتقاء تجريد صاحب الأرض من  
مصدر حياته هو وعياله

**ثامناً - صواعيق التحصيل :** يراعى في تحصيل أقساط الضرائب التحقق من تمام  
نضوج المحصول للبيع العادى لا الاضطرابى ، فلا يضطهد المحصول فى الحقل أو الجرن  
فتتأثر الأسعار وتتهار وتضمحل الثقة بالزراع وتتأذى المعاملات الزراعية ويخسر المنتجون  
خسارة لا تعوز به — هذا الضغط الذى ضج منه الزراع ، وخصوصاً إبان الأزمات  
والحوادث الطارئة

**ثامناً - رسوم الخفر :** أن تحصل رسوم الخفر بالقرى على أربعة أقساط  
بدلاً من اثنين الآن ، وإلغاء الزائد عن الحاجة من رسوم الخفر فى بعض القرى التى  
يتفق أن يعين بها خفر إضافى لا مبرر له

**ثامناً - المحصولون :** أن يتناول إصلاح الضرائب إعادة تنظيم أعمال  
المحصلين وتيسير مهامهم الشاقة ، ويكون من المفيد الارتقاء بمستوى ثقافتهم ؛ ولهذا  
نوصى بأن تكون مدارس الحاسبة والتجارة هى المختصة بتخريج المحصلين ، على أن  
تلقى مدرسة المحصلين الحالية

وقد لاحظنا أن صيارف البلاد يعتدرون فى التبركيز بجباية الضرائب والتعسف  
فى التحصيل والاكتثار من الحجز الادارية بكثرة أعمالهم وعظم المسئوليات الملقاة  
على عواتقهم ، حتى أن كثيراً منهم يستخدم كاتباً خاصاً يقطع له أجره من مرتبه  
المتواضع ليعينه على إنجاز عملياته العديدة فى المواعيد المقررة

**ثامناً - مواعيد ضرائب البساتين :** تشجيعاً لزراعة البساتين تفرض  
على أرضها ضرائب باعتبارها تزرع زراعة عادية ، على أن تحصل أقساطها فى مواسم  
تصريف أثمارها لا فى مواسم الزراعة العادية

ثاني عشر — ضرائب الأقطان المرهونة : يلاحظ أن الأقطان المرهونة في فرنسا وكثير من الدول الأجنبية إنما يؤدي ضريبة الدائن المرتهن من الفوائد التي يأخذها من المدين صاحب الأرض ، وهذا الأخير يعفى من الضريبة طالما كان الرهن العقاري قائماً . وبما أن الفوائد التي يصيبها الدائنون المرتهنون في مصر عالية جداً وتغوق نظيرتها في سائر الدول ومع ذلك لا تؤدي إلى الحكومة ضريبة إيراد ، وبما أن صافي ريع الأرض لم يعد يحتمل تلك الفوائد المالية وإلى جانبها ضريبة الأقطان ، فقد أصبح واجباً لحماية الملكية الزراعية وتخفيف تكاليفها والعمل على إنهاض قيمة الأقطان إطلاقاً أن يصدر تشريع يقضي بأن ضرائب الأقطان المرهونة قبل عام ١٩٣٥ تؤدي من طرف الدائن المرتهن ، وتسدد من يد المالك إلى الصراف ، على أن تخصم له مما عليه إلى المرتهن ، ويعمل بذلك مدة سريان التعديل الجديد لضرائب الأقطان . وإذا أدخلت الحكومة ضريبة الدخل على الأرباح والإيراد فيعاد النظر في هذا الامتياز

---

## كلمة أخيرة

لقد أبديت بعض المقترحات التي أرجو أن تأخذ بها الحكومة في تعديل ضرائب الأقطان ، وهو أعظم عمل مالى تجريه مصر فى هذا العصر وأعتقد أن تلك الأمانى لا تغيب عن فطنة الحكومة المصرية، ولكن أردنا من تبينها أن تعلم من لسان أصحاب الأقطان ما يجيش فى صدورهم من آلام وآمال فيجئ نظامها المنشود وإصلاحها الموعود موافقاً لاحتياجاتهم ومطابقاً للخير العام ولا يعزب عن البال أن صاحب الأقطان فى الواقع يتحمل عن نفسه وعن الفلاح أعباء ما يعادل عندنا ضريبة الإيراد ، فكل تخفيف عن المالك يصل أثره وبره إلى الفلاح وعياله ، وإلى القرية وسكانها

واختتم الموضوع رجاء أن يكون رائد القائمين بهذا الإصلاح العظيم حماية للملكية الزراعية بتخفيف أعباء ضرائب الأقطان ، وقد ناءت الأرض بتكاليفها وهانت قيمة الأقطان بعد عز وإقبال . وليس أجدى فى النهوض بقيمة الأقطان إلا تخفيف الضرائب والتكاليف ، لتبقى لمصر أرضها ، ويبقى للمصريين مصدر حياتهم وراث آبائهم وأجدادهم

يجب أن يؤدى الزراع الضرائب من فيض عطاء الأرض لا من رأس مالهم ولا من أقواتهم

إن الزراع هم الغالبية فى هذا الوطن فكل نهوض بهم ينهض بالبلد عامة ونرجو أن يكون الزراع فى مستقبلهم أسعد حظاً من ماضيهم . وفى هذا فليتنافس المتنافسون

عبد الحليم الباسى نصير

## جدول حالة الملكية العامة - اريه وتبعيتها

| ملكية أكثر من خمسين فداناً         | ملكية أكثر من فدان<br>إلى خمسة أفدنة |                                 | ملكية فدان - فاقل        |                                 | الجملة العمومية          |               | الجملة حسب<br>الجنسية |
|------------------------------------|--------------------------------------|---------------------------------|--------------------------|---------------------------------|--------------------------|---------------|-----------------------|
|                                    | المساحة المملوكة بالفدان             | عدد المملوئين                   | المساحة المملوكة بالفدان | عدد المملوئين                   | المساحة المملوكة بالفدان | عدد المملوئين |                       |
| متوسط<br>ما يملكه الفرد<br>بالفدان | الجملة                               | متوسط<br>ملكية الفرد<br>بالفدان | الجملة                   | متوسط<br>ملكية الفرد<br>بالفدان | الجملة                   | عدد المملوئين | الجنسية               |
| ١٥٨ ٨٧                             | ١٨١٠٢٨٠                              | ١١٣٩٥                           | ٢٦٠                      | ١١٤٧٩٦                          | ٥٥٧٨٩٨                   | ٢٢٣٠٤١١       | مصريون                |
| ٣٨٧٤٨                              | ٤٧٩٧٠٥                               | ١٢٣٨                            | ٢٥٠                      | ٤٠٩                             | ١٦٢٠                     | ٦٧٣٨          | آسياب                 |
| ١٨١٦٢٧                             | ٣٢٨٩٩٨٥                              | ١٢٦٣٣                           | ٢٦٠                      | ١١٥١٣٤٧                         | ٥٥٩٥١٨                   | ٢٢٣٣٩٩٩       | الجملة                |

عبد العظيم الياسي مدير